عنه بان يكون المعنى بعد التاويل في الاول من معنى المعنون له على قيد فقط اي هو
اللفظ القائم بغيره فقط او دال المعنى القائم بغيره فقط هذا وانت خبير بان الاولى
بقا المعنى القائم بغيره على ظاهره فان المقصود حقيقته اذ المقصور حمله عليه هو نفس المعنى
لا اللفظ ولا ضرورة مجيبة للشارح الى ذكر التاويل **فان قلت** لم خص المص
اخراج النعت عن الارادة بالذكر ولم يتعرض لعدم ارادة المعنى الثاني للمعنون له **قلت**
انها والنعت من قبيل واحد اعني من قبيل الالفاظ ظاهرا ولما كان استعمالها بمعنى النعت
كثيرا واستعمالها بمعنى ما دل على ذات قليلا ذكر خروج النعت ويعلم خروجها بالمعنى
الاخر بالمقايسة اليه لما ذكرنا من انهما من قبيل واحد بخلافها بالمعنى الاول فان جعلها
من قبيل الالفاظ يحتاج الى تعسف كما عرفت قوله واما نحو ما زيد الا اخوك جواب على
ما يرد على انحصار القصر في النوعين وذلك انما بعد الا في الامثلة وما قبلها اسم جامد
لا معنى قائم بالغير فاجاب بانه قصر الموصوف على الصفة بتقدير اقبل هذا مبني على
ان التاويل في جانب المقصور عليه هاهنا هو الظ لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر
التاويل في جانب المقصور على معنى قصر الاخ على زيد والكون زيدا على اخيك والبادية على
الشارح تكون من قصر الصفة على الموصوف ولا يخلو عن تكلف قوله لتعذر
الاحاطة بصفات الشي لا لكثرتها فقط بل تتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية فكانها
في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل ان الصفات امور خفية خصوصا النفسية
فلا يقع من العاقل التحري للصدق واثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا
واما ليس في الدار الا زيد فالحصر حاكم قوله لا هذا الخ
قوله نحو ما في الدار الا زيد **فائدة** ان التخصيص انما هو بالنسبة الى باقي افراد
الانسان ضرورة حقوق الهوى بل الاسطوانة فيؤول الى غير الحقيقي والظ في
المثال لا واجب بالذات الا الله تع قوله اى بالثاني **قال المحقق** رجوع الضمير
الى الثاني كما اختاره اقرب وانسب بحسب اللفظ والسياق ورجوعه الى
الحقيقي مطلقا اصح واشمل بحسب المعنى والفائدة ليتناول قسمي الحقيقة معا
وقصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا مبالغة حصة لا ادعا موجود قطعا
بخلاف قصره عليها قصرا حقيقيا انتهى كما قرر ثم الظ ان هذا الحكم اعني الحكم الحقيقي
بل يمكن ان يعتبر في غير الحقيقي المبالغة لعدم الاعتداد بما يقابل المقصور عليه
فالاولى ان يحمل شاملا للقسمين القصر ويذكر في موضع يليق به قوله ولا يجعل
غير المذكور بمنزلة العدم هذا هو الفرق بين الادعائي من الحقيقي وبين غير
الحقيقي واما الفرق بين الادعائي من الحقيقي والادعائي من غيره فهو انك
في الحقيقي تجعل جميع ما عدا المذكور بمنزلة العدم وفي غير الحقيقي تجعل بعض من
عدا المذكور بمنزلة العدم وذلك البعض هو الذي اعتقد المخاطب مشاركته
للمقصور عليه وانفراده دونه او تردده قوله تخصيص امر كانه لم يعتبر الحقيقي
بان يقول والاول من الحقيقي تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات والثاني
تخصيص صفة بامر دون سائر الامور لعلمه بالنسبة الى غير الحقيقي بالعدم

وحران

وجدان بعضه ولانه ليس المقصود من هذا التعريف الكلام التعريف بل المقم
ان تفرع عليه التقسيم الى الاقسام الثلثة وانها لا تجري في الحقيقي على ما في الشرح قوله
معناه متجاوز ان اشارة الحال دون اخرى في موقع الحال وذو الحال اما المفعول واما الفاعل
اغنى التخصيص فانه من اد بحسب المعنى فانه في قوة الملفوظ وقوله والمتكلم تخصيصه
مشعر بالثاني واما مكانها فقيل حال ومعناه او جاعلا لك مكان اخرى وقيل
منصوب على الظرف اى صفة واقعة في مكان صفة اخرى قوله ادنى مكان من الشى
قال رحمه الله لا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية
اذا لم يكن المضاف مفضلا عليها انتهى فلذلك جمع بين اضافة ادنى الى مكان وبين
وبين الاتيان بمن في قوله من الشى قوله اعتقد اشتراكه في صفتين ان اريد به اعتقد
اشتراك صفتين فيه ولو قال ذلك لكان اظهر قوله فقد خرج ما اذا اعتقد اى خرج
عنه القصر الذي يحصل اذا اعتقد او وصف حاصل اذا اعتقد على ان ما موصوله او موصوفه
قوله ولقائل ان يقول لا يمكن الجواب ان يجاب باختيار الشق الاول قوله فقد خرج قلنا
انه اقتصر في التعريف على اقل ما يكون منه قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف كما اعتذر لابن الحاجب في تعريفه الكلام بما تضمن كلمتين ولعل هذا
الجواب اقرب مما ذكر في الشرح من الجواب لما ذكر المحقق من كونه خلاف الظ وقد
يجاب باختيار الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما مما قبله اراد هاهنا ما لا يكون على الو
المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبله بان يراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن المص بصدد التعريف
على ما ذكره الشارح في الشرح لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظ ولا يخفى عليك
بعده انتهى ثم ان قول المص او تساويا يعينه لا مساعدة عليه انتهى مبني على اختيار الشق
الثاني قوله استعمال لفظه او الظ من قبيل اعجبني زيد وكرمه لان المفيد للعلم
ان كلا منهما ص بان هو استعمال لفظه او في هذا هذا الكلام كما لا يخفى ثم ان لفظة او لا
تنافي التعيين لانها هنا لتقسيم المحدود لا الحد قوله والمخاطب بالاول الخ قد يقال
لا يحصر القصر فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم
ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا او اعتقده على خلاف ما هو عليه
من الشعر اذا التنجيم او تردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطأ كان
او صوابا ويجاب انه لعلته لم يتعرض له هنا قوله لانا لو سلمنا اي انا او لا نمنع كون قصر
التعيين تخصيص شي بشي مكان اخر وسند المنع ما ذكره في الشرح وقد بسط فيه الكلام
فارجع اليه وبعد تسليم ذلك نقول لا وجه لتخصيص جعله من قبيل ما هو تخصيص
شي بشي مكان اخر فانه يصدق عليه انه تخصيص شي بشي دون اخر فجعله
داخلا في الثاني دون الاول تحكم وقد نقلا في دفع التحكم لما كان معنى التساوي المعتبر
في قصر التعيين عدم رجحان احد الامرين لا تحقق الامرين معا كان المناسب ادراج قصر
التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه جزم المخاطب باحد الامرين وهو

مخطوطات ... الرياض
Copyright © King Saud University